

التغيرات في هيكل الاقتصاد العراقي وأثارها على النمو والأداء الاقتصادي

أ.م . د. جعفر باقر محمود علوش

م.م. هيفاء كامل منشد

تقديم

تمثل الهياكل الاقتصادية أهمية بالغة في فهم واقع النشاط الاقتصادي واتجاهاته لأي بلد ، لأن هذه الهياكل تعتبر نظاماً بنوياً يحتوي مجموعة من العناصر ذات المعاني الاقتصادية وكل من هذه العناصر لها أيضاً دلالة اقتصادية وتعطي مفهوماً محدداً لنشاط اقتصادي معين .

فالهيكل الاقتصادي العام الذي يتمثل بمكونات الناتج المحلي الإجمالي ، عبارة عن مجموعة من المفردات الاقتصادية يعبر كل منها عن نشاط اقتصادي فرعى تكون في مجملها ترکيباً نمطياً لعلاقة تلك الأنشطة بالاقتصاد العام ، وتوضح أيضاً نسبة مساهمة هذا النشاط فيه ، لذلك فإنَّ أي تغيير في هذه المفردات ونسبتها يمكن أن يعطي مؤشراً ودليلاً عن توجه الاقتصاد وإمكانات نموه. كما أنَّ هيكل ميزان المدفوعات يعد من الهياكل الاقتصادية المهمة فهو يحتوي مفردات (بنود) كل منها يمثل نمطاً لنشاط اقتصادي مهم يمكن تلمس أثره على الأداء الاقتصادي العام في البلد . وهذا حال الميزانية العامة أيضاً ، التي يعد هيكلها (بنودها) أحد أهم أدوات التخطيط والتوجيه للاقتصاد الوطني ، بوصفها الأداة الاقتصادية التي يتم من خلالها توجيه الاستهلاك أو الاستثمار بل توجيه كل الأنشطة الاقتصادية بفروعها المختلفة من خلال الميزانية العامة .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن النمو الاقتصادي في العراق عانى من مشكلات كبيرة خلال العقود الماضية وكذلك اتسم الأداء الاقتصادي بالتذبذب مما جعل الحاجة ملحة لمعرفة تأثير الهياكل الاقتصادية (طبيعتها، ونسب مكوناتها واتجاهاتها) على هذا الأداء . اي إن طبيعة الأداء الاقتصادي واتجاهات النمو فيه وكذلك المشكلات التي تواجهه لابد وان تكون مرتبطة أو منعكسة على الأقل بنمطية وتكوين تلك الهياكل . من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله لتحديد مدى علاقة تلك الهياكل بالنمو والأداء الاقتصادي .

مشكلة البحث:

تحدد مشكلة البحث بأنَ ((الاقتصاد العراقي عانى من مشكلات كبيرة ارتبط معظمها بمؤشرات مختلفة، والسؤال هو هل إن الاختلالات الهيكلية هي الأكثر وضوها وارتباطاً بأداء الاقتصاد الوطني ونموه)).

فرضية البحث :

استناداً إلى مشكلة البحث فإن البحث ينطلق من الفرضية الآتية :-

إن التغيرات في هيكل الاقتصاد العراقي (الناتج المحلي الإجمالي ،ميزان المدفوعات ،الموازنة العامة) تمثل أحد أهم أسباب المشكلات الاقتصادية التي تواجه النمو والأداء الاقتصادي، وهي أيضاً أحد أهم المؤشرات الدالة على هذا النمو والأداء الاقتصادي .

منهجية البحث :

من أجل التوصل إلى دراسة جيدة فقد اعتمدت الباحثة الأسلوبين الاستقرائي والاستباطي من خلال التطرق إلى الإطار العام للهيكل الاقتصادي في العراق ومن ثم بيان اثر التغيرات في كل هيكل على النمو والأداء الاقتصادي وكذلك استعانت الباحثة بالأسلوب القياسي الكمي من أجل الوصول إلى نتائج رقمية تبين مدى تحقيق الكفاءة والنمو الاقتصادي بما ينسجم مع مشكلة البحث وفرضيته .

المبحث الأول

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وهيكله

المطلب الأول - مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق احتسابه

أولاً - الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وال حقيقي Nominal and Real Gross Domestic Product

يشير مفهوم الناتج المحلي الإجمالي إلى كافة الأنشطة المادية على الرقعة الجغرافية الخاصة بالبلد، فالمعنى المحلي أساسه جغرافي والناتج المحلي يشير إلى مجموع الناتج في الرقعة الجغرافية للبلد ،سواء كان ذلك الناتج قام به المقيمين داخل البلد أو غير المقيمين ،طالما هم داخل الرقعة الجغرافية للبلد .أما إذا كان الناتج يتم خارج الحدود الجغرافية للبلد فيسمى عندئذ بالناتج القومي، وبذلك يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه :- عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال مدة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)⁽¹⁾ أو هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها والتي تنتج في بلد معين محلياً خلال مدة زمنية معينة (عادة تكون سنة) وكذلك يعرف على انه مجموع كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد المحلي في بلد ما خلال مدة زمنية معينة (سنة)⁽²⁾. وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا مواطنين أو أجانب⁽³⁾ ولا تدخل في حساب الناتج المحلي أية سلع أو خدمات يتم إنتاجها في خارج البلد. لذلك فإن الدخل المتولد من الناتج المحلي هو عبارة عن دخل محلي، كذلك أن الناتج المحلي يشتمل على السلع والخدمات النهائية ،لأن السلع التي ينتجها المجتمع ليست جميعها نهائية ،فهناك سلع وسيطة (غير مكتملة التصنيع) تستخدم في العملية الإنتاجية⁽⁴⁾. ويعرف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على انه عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة وفقاً لسعرها في السوق ،أو هو عبارة

⁽¹⁾ حسام داود ،آخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي ،الطبعة الثالثة ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2005 ،ص 31

⁽²⁾ طاهر فاضل أبباتي ،واخرون ،مدخل إلى علم الاقتصاد ،التحليل الجزئي والكلي ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن – عمان 2009 ،ص 245

⁽³⁾ Arleen J.Hoag, John H.Hoag, Introductory Economics, fourth Edition, British Library ,2006
world scientific ,p 249

⁽⁴⁾ كمال البصري ،واخرون سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق ،المعهد العربي للإصلاح الاقتصادي لمدة 2003 – 2008 ،ص 95

عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية وفقاً لسعرها في السوق. ويمكن استخراجه عن طريق حاصل ضرب الكميات المنتجة لسنة معينة في أسعارها للسنة نفسها كما في المعادلة التالية :-

$$NGDP = (P1 * Q1) + (P2 * Q2) + \dots + (Pn * Qn)$$

إذ إن :-

NGDP الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

P1 سعر السوق النهائي للسلعة الأولى

Q1 السلعة الأولى

P2 سعر السوق النهائي للسلعة الثانية

Q2 السلعة الثانية

Pn سعر السوق النهائي للسلعة الأخيرة

Qn السلعة الأخيرة

أي إن الناتج المحلي الاسمي يحتسب على أساس القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة في كل عام ، وبهذا فإنه سوف يتغير بتغير الأسعار وهذا لا يعني بالضرورة زيادة الإنتاج الحقيقي للبلد وإنما هي زيادة أسممية وليس حقيقة أي أنها تعتمد على معامل تغير الأسعار، أما إذا كانت الأسعار ثابتة من سنة معينة للسنة الأخرى فهذا يعني أن زيادة الإنتاج هي زيادة حقيقة وهذا ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(1) والذي يمكن استخراجه من خلال المعادلة التالية :-

$$RGDP = (p11 * Q1) + (p21 * Q2)$$

إذ إن :-

RGDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

P11 أسعار السلعة الأولى في سنة الأساس

P21 أسعار السلعة الثانية في سنة الأساس

Q1 السلعة الأولى المنتجة في السنة الثانية

Q2 السلعة الثانية المنتجة في السنة الثانية

ثانياً - طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي

(1) طريقة المنتج النهائي Final product Approach

في هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي عند مرحلة تكوينه أثناء العملية الإنتاجية إذ يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة (عادة تكون سنة)

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بهذه الطريقة عن طريق المعادلة التالية :-

الناتج المحلي الإجمالي = قيمة الإنتاج الإجمالي - قيمة المستلزمات الوسيطة (1)

(2) طريقة القيمة المضافة Added Value Approach

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال مدة زمنية معينة ، إذ تمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي وقيمة المستلزمات الوسيطة خلال مدة زمنية (عادة تكون سنة). ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية :-

القيمة المضافة للناتج = القيمة الإجمالية للإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

⁽¹⁾ بول سامويلسون، آخرون ، الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2001 ، ص442

⁽¹⁾ حربي محمد عزيقات ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص64

وبذلك فإن هذه الطريقة تبين الأهمية النسبية لجميع الوحدات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي أي أنها تبين المساهمة الفعلية لكل الوحدات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (2)

(3) طريقة عوائد عناصر الإنتاج Product Factors Return Approach

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي في هذه الطريقة عن طريق مجموع عوائد عناصر الإنتاج المتمثلة ب(الأجور ، الريع ، الفوائد ، الإرباح).

(4) طريقة الإنفاق Expenditure Approach

تتم هذه الطريقة عن طريق احتساب جميع بنود الإنفاق ، ويكون الإنفاق الكلي من أربعة أجزاء رئيسية هي :-

(أ) الإنفاق الاستهلاكي Consumption Expenditure

ويشمل الإنفاق على جميع السلع والخدمات المساهمة في العملية الإنتاجية، كالسلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة أو المباعة للمستخدمين النهائيين خلال السنة المحددة ، ويشمل أيضا الإنفاق على الخدمات الشخصية والخدمات الاستشارية والقانونية وخدمات التعليم وغيرها(1).

(ب) الإنفاق الاستثماري Investment Expenditure

ويكون من الإنفاق على جميع السلع غير المعدة للاستهلاك الحالي وهذا يشمل جميع السلع والمواد المتبقية في نهاية الفترة (مخزون) Inventories () والسلع الرأسمالية (الإنتاجية) Capital Goods () كالمصانع والآلات والأجهزة والأدوات الصناعية ، وكذلك الإنفاق على البيوت السكنية الجديدة. وتسمى هذه السلع بالسلع الاستثمارية Investment Goods . ويشمل أيضا مخزون المنشآت ، كالمواد الأولية والسلع النهائية غير المباعة في نهاية المدة (2).

(ج) الإنفاق الحكومي Government Expenditure

ويمثل الإنفاق الحكومي جميع ماتتفق عليه الحكومة على شراء السلع والخدمات الاقتصادية ، وكذلك يشمل جميع الرواتب المدفوعة للعاملين في الجهاز الحكومي ، ويقتصر الإنفاق الحكومي على النفقات التي تحصل بها الحكومة على مقابل سواء على شكل سلعة أو خدمة مشترأة من قطاع الأعمال او خدمات مشترأة مباشرة من موظفي الحكومة ، هي التي تدخل في الناتج المحلي الإجمالي ، أما المدفوعات التحويلية Transfer payments هي التي تذهب لجهات أخرى من دون مقابل فلا تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي كمدفوعات الحكومة من رواتب تقاعد وضمان اجتماعي ، وكذلك رواتب وتأمينات البطالة والمساعدات الحكومية الأخرى (3)

(د) صافي المعاملات الخارجية

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد إذ تمثل (ال الصادرات) Export إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، أما (الاستيرادات) Import فإنها تعبر عن الإنفاق المحلي على

(2) المصدر نفسه ، ص 66

(1) إسماعيل عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص 82

(2) طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي،نشر معهد الدراسات المصرفية عمان -الأردن ،2004،ص20

(3) Parkin Powell Matthews ,Economics ,six Edition ,Addison – Wesley ,England ,2005 ,P 307

الاستيرادات المنتجة في الخارج ، سواء كانت على شكل سلع استهلاكية ، أو منتجات وسيطة وأولية ، أو آلات ومعدات (*)

وبالتالي فإن صافي المعاملات الخارجية عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحا منها واردات السلع والخدمات، وقد يكون صافي الصادرات موجباً أو سالباً وهذا يتوقف على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر أو أقل من استيرادات السلع والخدمات وتسمى أيضاً صافي المعاملات الخارجية بصافي الاستثمار الأجنبي (1)

أذن :- صافي المعاملات الخارجية = الصادرات - الاستيرادات
ومن خلال هذا الاستعراض الميسر يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربع كما هو الحال في المعادلة التالية :-

$$GDP = C + I + G + X - M$$

إذ إن :-

$$GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$C = \text{ الإنفاق الاستهلاكي}$$

$$I = \text{ الإنفاق الاستثماري}$$

$$G = \text{ الإنفاق الحكومي}$$

$$X - M = \text{ صافي الصادرات}$$

المطلب الثاني - هيكل الناتج المحلي الإجمالي

أولاً - هيكل الناتج المحلي الإجمالي بطريقة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية على أنه :-

مجموع القيمة المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، وتمثل القيمة المضافة (الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج)
يتم تقسيم النشاط الاقتصادي عادة إلى عدة قطاعات رئيسية وهي :-

1- القطاعات الإنتاجية (السلعية)

وتشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات ، قطاع الصناعات الأستخراجية ، قطاع الصناعات التحويلية ، قطاع الماء والكهرباء والغاز وقطاع التشيد.

2- القطاعات التوزيعية

وتشمل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، قطاع النقل والمواصلات والتخزين ، وقطاع المؤسسات والتأمين.

3- القطاعات الخدمية

وتشمل قطاع الإسكان ، قطاع الخدمات الحكومية (كالإدارة العامة والدفاع والخدمات التربوية والطبية) وقطاع الخدمات الأخرى ، (الخدمات الاجتماعية والشخصية المتعلقة بالتعليم والترفيه وخدمات أخرى).

(*) للمزيد انظر

Darid C.Colander ,Economics , 5th Edition Mc Graw – Hill 2006 ,P 407 – 410.

⁽¹⁾ حسام داود ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص 62 - 63

ويبين الجدول (1) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ونسبة مساهمة كل هذه القطاعات في هذا الناتج وكذلك يبين لنا الجدول نفسه معدلات النمو المركبة لكل قطاع من هذه القطاعات إذ يلاحظ إن هذه القطاعات الاقتصادية أخذت بالتراجع من حيث النمو والأداء منذ عام 1981 مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية وأخذت القطاعات الإنتاجية بالتراجع الكبير وكذلك لم تتحقق القطاعات التوزيعية معدلات نمو حقيقة ، لكن الذي حقق نمواً ملمساً هو القطاعات الخدمية لخدمات الدفاعة المتزايدة⁽¹⁾

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الإنتاجية لعام 1980 (12407.1) مليون دينار وبنسبة مساهمة (%) 77.94 وأخذ بالانخفاض بصورة مستمرة حتى بلغ عام 1989 (11621.9) مليون دينار وبمعدل سنوي مركب للمدة (1980-1989) بلغ (2.54) %، حيث كانت نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في بداية 1980 كبيرة ثم أخذت بالانخفاض بصورة ملحوظة إذ بلغت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية لعام 1980 (77.94) ثم انخفضت إلى (60.21) عام 1981 ثم إلى (58.67) والى (56.510) والى (55.49) للسنوات 1982 و 1983 و 1984 على التوالي لكنها ارتفعت إلى نسبة بسيطة جداً تبلغ (56.08) لعام 1985 ثم انخفضت إلى (49.97) % لعام 1986 وأخذت بالارتفاع قليلاً لتصل إلى (53.35) لعام 1987 و (53.36) لعام 1988 ومن ثم (53.26) لعام 1989 وبشكل عام يمكن القول إن مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي كانت هي الأكبر وهذا سببه إلى النسبة الكبيرة التي يحتلها إنتاج القطاع النفطي في العراق .

إما بالنسبة للقطاعات التوزيعية فأخذت هذه القطاعات كما ذكر سابقاً تنمو بمعدلات يسيرة وبعد ما بلغت (2129.6) مليون دينار فقد أخذت ترتفع فبلغت عام 1981 (2721.2) مليون دينار ثم أخذت بالارتفاع المستمر حتى بلغت عام 1989 (6294.5) مليون دينار وكانت نسبة مساهمتها في الناتج لعام 1980 (13.38) % ثم أخذت تحقق ارتفاع متزايد للسنوات 1981 و 1982 و 1983 و 1984 و 1985 لتبلغ (23.70) % و (24.26) % و (26.11) % و (27.49) % على التوالي ثم انخفضت انتفاذاً يسيراً عام 1985 لتبلغ نسبة مساهمتها (25.69) % ثم عاودت الارتفاع عام 1986 لتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (30.27) % عام 1987 ثم إلى الانخفاض عام 1988 و 1989 لتبلغ على التوالي (11.87) % و (28.21) % و (28.22) % و (28.20) % هو

أما القطاعات الخدمية فقد حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر طيلة مدة الدراسة ، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات لعام 1980 (1381.5) مليون دينار وأخذ بالارتفاع المستمر حتى بلغ عام 1989 (3904.1) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (11.23) % للفترة (1980-1989) وإن هذا الارتفاع يعود إلى تزايده الإنفاق العسكري في تلك المدة التي زامنت الحرب العراقية - الإيرانية وما صاحبها من إنفاق كبير على شراء الأسلحة والمعدات ، إذ حققت هذه الأنشطة معدل نمو سنوي مركب بلغ (5.76) % للفترة المذكورة .

الجدول (1)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأهميتها النسبية في العراق للمدة (1980 - 1989)
(مليون دينار)

القطاعات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	معدل النمو المركب %
	12407.1	6912.7	7588	7389	8473.7	8738.6	7704.7	9913.9	10967.9	11621.9	2.54

⁽¹⁾ محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة، 2010، دار الملك للفنون والأداب والنشر، ص 206

											الإنتاجية
	53.26	53.36	53.35	49.97	56.08	55.49	56.510	58.67	60.21	77.94	نسبة المساهمة%
11.87	6294.5	5800.3	5241	4668.1	4003.6	4197.7	3409.2	3137.9	2721.2	2129.6	القطاعات التوزيعية
	28.85	28.22	28.20	30.27	25.69	27.49	26.11	24.26	23.70	13.38	نسبة المساهمة%
11.235	3904.1	3787.4	3428.4	3046.2	2840.7	2600.4	2256.6	2206.6	1847.5	1381.5	القطاعات الخدمية
	17.89	18.43	18.45	19.76	18.23	17.03	17.29	17.06	16.09	8.68	نسبة المساهمة%
5.76	21820.5	20555.6	18583.3	15419.0	15582.9	15271.8	13054.8	12932.5	11481.4	15918.2	الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

المصدر :- بالاعتماد على

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية. نشرات سنوية لسنوات متفرقة .

ويلاحظ من الجدول نفسه إن معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الإنتاجية قد سجل ارتفاعات مستمرة كانت أدنىها القطاعات الإنتاجية إذ سجل معدل النمو المركب لها (2.25%) بالرغم من إن نسبة مساهمتها مازلت تشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي إما سبب الارتفاع في القطاعات الأخرى يعود إلى التوسيع في الإنفاق العسكري في تلك المدة، فضلاً عن التوسيع في قطاع التجارة الخارجية وقطاع الفنادق والمطاعم بسبب وجود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية المعوضة عن العمال العراقيون الملتحقون بالخدمة العسكرية .

إما المدة (1990 - 1999) وهي التي شهدت تطبيق الحصار الاقتصادي على العراق فمن المعروف إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الخام والذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فعندما فرض الحصار الاقتصادي فإن مساهمته انخفضت للمدة (1990 - 1996) ونتيجة لهذه الأوضاع أدى الأمر إلى توقف صادرات النفط وواردات العراق مما أدى إلى انهيار القطاعات الاستخراجية وإلى ضمور وتراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى فقدان كبير في الناتج المحلي وبالتالي إلى انخفاض أداء القطاعات الإنتاجية والتوزيعية والخدمية باستثناء المدة (1997 - 1999) والتي طبقت فيها مذكرة التقاهم (النفط مقابل الغذاء) إذ تطور أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما الإنتاجية منها (1)

ويلاحظ من الجدول (2) إن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الإنتاجية قد بلغ (45021.5) مليون دينار في عام 1990 واخذ الناتج المحلي الإجمالي لهذه القطاعات بالانخفاض إلى (28300.4) مليون دينار عام 1991 واخذ يتذبذب صعوداً ونزولاً إلى أن بلغ عام 1999 (29907046.7) مليون دينار فكانت نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية لعام 1990 (%78.33) ومن ثم انخفضت إلى (%63.85) لعام 1991 ثم أخذت بالارتفاع للمدة (1992، 1993، 1994، 1995) وهي على التوالي (%70.39) و(%72.30) ثم (%75.47) ثم (%85.02) ومن ثم (%76.28) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1996 ثم عاودت الارتفاع مع تطبيق مذكرة التقاهم (النفط مقابل الغذاء) إذ ارتفعت هذه النسبة إلى (83.06) لعام 1997 ثم انخفضت انخفاضاً يسيراً لتبلغ (%80.69)

(لعام 1998 ثم ارتفعت إلى 86.48%) عام 1999، فقد حققت هذه القطاعات معدل نمو سنوي قدره 130.30% إما بخصوص القطاعات التوزيعية فقد بلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات لعام 1990 14.51% ثم أخذت بالارتفاع صعوداً ونزاولاً للسنوات (1991، 1992، 1993، 1994، 1995) إذ بلغت هذه النسبة على التوالي (22.72%) وارتفعت إلى (22.95%) واستمرت بالارتفاع إلى (23.33%) ثم انخفضت انخفاض بسيط لتصل نسبة مساهمتها (21.51%) لكن عادت الانخفاض عام 1995 لتصل نسبة مساهمتها إلى (21.33%) ثم ارتفعت إلى (21.30%) عام 1996 ثم عادت الانخفاض عام 1997 إلى (13.05%)

القطاعات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	معدل النمو المركب %
----------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	---------------------

و 1998 و 1999 لتبلغ على التوالي 12.81% و 10.90% و 14.82% إما بخصوص القطاعات الخدمية فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الخدمية لعام 1990 4115.7 مليون دينار ثم أخذ هذا الناتج بالارتفاع حتى بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الخدمية لعام 1999 906167.7 مليون دينار إذ كانت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي هي 7.16% لعام 1990 وارتفعت هذه النسبة إلى 13.43% عام 1991 ثم انخفضت هذه النسبة ثم أخذت تتذبذب هذه النسبة للمدة (1999-1992) لتبلغ على التوالي 6.63% ثم 4.37% و 3.02% والى 1.92% ثم ارتفعت قليلاً إلى 2.43% وأخذت بالارتفاع للمدة (1997-1998) لتبلغ 4.14% ثم 4.49% ثم انخفضت إلى 2.62% لعام 1999 محققة معدل نم سنوي مركب قدره 115.99% للمدة (1990-1999)

الجدول (2)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأهميتها النسبية في العراق للمدة (1990-1999)

130.30	29907046. 7	13881663 .2	12599285 .3	5008545. 9	5721323. 3	1260303. 5	235963. 3	82996. 2	28300. 4	45021 .5	القطاعات الإنتاجية
	86.48	80.69	83.06	76.28	85.02	75.47	72.30	70.39	63.85	78.33	نسبة المساهمة%
115.99	3769961,9	2549184, 6	1942668, 3	1400462, 3	8783467	359187,9	76133,9	27062. 2	10069. 7	8339. 8	القطاعات التوزيعية
	10.90	14.82	12.81	21.33	13.05	21.51	23.33	22.95	22.72	14.51	نسبة المساهمة%
98.0	906167.7	772958.3	627837.2	159575.4	129411.7	50389.6	14252.6	7845.0	5953.3	4115. 7	القطاعات الخدمية
	2.62	4.49	4.14	2.43	1.92	3.02	4.37	6.63	13.43	7.16	نسبة المساهمة%
125.28	34583176.	17203806	15169790	6565583.	6729081.	1669881.	326349.	117903	44323.	57477	الناتج
معدل النمو المركيـب %	2009*	3	2008* -1	2007 .8	2006 6	2005 7	2004 0	2003 8	2002	2001	2000
											الناتج المحلي الإجمالي سعر عوامل عوامل الإنتاج
											نـكـافـة عـنـاصـر الـإـنـتـاج

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على
جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية: نشرات سنوية متفرقة .

هذا واستمرت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية لعام 2000 بالارتفاع وبعدها أخذت تختفي لاسيما بعد إحداث عام 2003 وما تبعه من تدهور في الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية لعام 2003 (78.43%) ثم انخفضت هذه النسبة إلى (68.43%) عام 2004 ثم أخذت بالارتفاع عام 2005 لتصل إلى (70.14%) وبعدها انخفضت (66.93%) عام 2006 و(53.45%) و(65.23%) و(64.74%) على الترتيب للمرة (2006-2009) محققة معدل نمو سنوي مركب قدره (12.42%) للمرة (2000-2009)

إما بالنسبة للقطاعات التوزيعية وبعد إذ بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 (8.810%) أخذت ترتفع حتى بلغت عام 2009 (28.610%) محققة معدل نمو مركب قدره (30.86%) للمرة (2009-2000) إما القطاعات الخدمية فهي الأخرى أخذت نسبة مساهمتها ترتفع بعد ما حققت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 (1.93%) أخذت تتجه نحو الارتفاع حتى بلغت عام 2009 (17.86%) محققة معدل نمو مركب للمرة (2009-2000) قدره (51.426%) وأخيراً فإن هذه القطاعات الثلاث معدل نمو مركب للمرة (2009-2000) قدره (18.01%) وهذا ما يمكن ملاحظته في

الجدول (3).

(3) جدول

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وأهميتها النسبية في العراق للمرة (2000-2009)
(مليون دينار))

القطاعات الإنتاجية	% المساهمة	نسبة المساهمة	القطاعات التوزيعية	% المساهمة	نسبة المساهمة	القطاعات الخدمية	% المساهمة	نسبة المساهمة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكاليف عناصر الإنتاج	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة
12.42	74908313.3	102196396.8	72487750.2	64302232.1	51837728.9	36611884.4	23444915.6	33934382.2	34849059.4	44906475	89.17
	53.45	65.23	64.74	66.93	70.14	68.43	78.43	82.28	83.99		
30.86	40219499.2	35079242	25171091.7	21038690.1	15562135.9	11366602.4	4590464.7	6261745.4	5641052.7	4480886.4	
	28.610	22.39	22.48	21.810	21.06	21.25	15.36	15.18	13.59	8.810	
51.426	25031294.4	19394459.4	14302388.3	10726238.4	6511223.5	5520751.8	1859095.9	1046536.7	1004254.6	971877.3	
	17.86	12.38	12.77	11.17	8.81	10.32	6.22	2.54	2.42	1.93	
18.01	140159106.9	156670098.2	111961230.2	96067160.0	73911088.3	53499238.6	29894476.2	41242664.3	41494366.7	50359239.4	

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية. نشرات سنوية لسنوات متفرقة .

ثالثا - التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي

تبين الأهمية النسبية المساهمة الفعلية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وعليه يمكن بيان هذه الأهمية والتغيرات فيها من خلال الآتي :-

التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1980- 1989)

من خلال الجدول (4) نجد إن القطاعات الإنتاجية سجلت نسبة مساهمة عالية بلغت نحو (77.94 %) لكنها انخفضت في العام التالي إلى (60.21 %) وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (22.75 %) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض والارتفاع حتى حققت أعلى نسبة انخفاض لها عام 1986 بـ 49.97 % وان سبب الانخفاض هذا يعود بالتأكيد إلى ظروف الحرب مع إيران كما ذكر سابقاً مما أدى إلى انخفاض الصادرات من النفط وتدور السوق النفطية في العراق، ثم ارتفعت هذه النسبة في العام التالي إلى (53.35 %) وبمعدل ارتفاع قدر بنحو (6.76 %) وبعدها ارتفعت إلى (53.36 %) عام 1988 وبمعدل ارتفاع يسيرأ قدر بنحو (0.019 %) لكنها انخفضت في نهاية عام 1989 بـ 26.53 % وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (-0.187 %)

أما القطاعات التوزيعية فإنها سجلت نسبة مساهمة بنحو (13.38 %) عام 1980 لكنها ارتفعت في العام التالي بنحو (23.70 %) وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (77.13 %) واستمرت بالارتفاع طول المدة (1982- 1986) حيث حققت أعلى نسبة لها في عام 1986 لتبلغ (30.27 %) لكنها انخفضت في العام التالي إلى (28.20 %) وقدرت نسبة انخفاضها بنحو (6.84 %) ثم ارتفعت للمدة (1988- 1989) لتبلغ (28.22 %) وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (2.23 %) على التوالي وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (28.85 %)

أما بخصوص القطاعات الخدمية فقد سجلت هذه القطاعات نسبة مساهمة بنحو (8.68%) عام 1980 ثم ارتفعت إلى (16.09%) في العام التالي وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (85.68%) واستمرت بالارتفاع حتى قدرت أعلى نسبة مساهمة لها بنحو (19.76%) عام 1986 وبعدها انخفضت إلى (18.43%) عام 1987، وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (6.83%) ثم انخفضت إلى (18.43%) في

السنة	الأهمية	الأهمية	معدل التغير في	معدل التغير	مجموع	الأهمية
-------	---------	---------	----------------	-------------	-------	---------

ل

ع

ا

م

التالي، وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (0.11%) حتى بلغت هذه النسبة في نهاية عام 1989 نحو (2.93%) وبنسب انخفاض قدرت بنحو (17.89%)

(4) جدول

التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1980-1989) (مليون دينار)

المصد
ر : -
من
عمل
الباحثة
بالاعتمد
اد على
جدول
(1)

الأهمية النسبية للم القطاعات الخدمية	الأهمية النسبية للم القطاعات التوزيعية	في الأهمية النسبية للم القطاعات الإنتاجية	الأهمية النسبية	النسبية للم القطاعات الخدمية%	النسبية للم القطاعات التوزيعية%	النسبية للم القطاعات الإنتاجية%	
-	-	-	%100	8.68	13.38	77.94	1980
85.37	77.13	22.75-	%100	16.09	23.70	60.21	1981
6.03	2.36	2.67-	%100	17.06	24.26	58.67	1982
1.35	7.63	3.68-	%100	17.29	26.11	56.510	1983
1.50-	5.29	1.80-	%100	17.03	27.49	55.49	1984
7.05	6.55-	1.06	%100	18.23	25.69	56.08	1985
8.39	17.83	10.810-	%100	19.76	30.27	49.97	1986
6.63-	6.84-	6.76	%100	18.45	28.20	53.35	1987
0.11-	0.071	0.019	%100	18.43	28.22	53.36	1988
2.93-	2.23	0.187-	%100	17.89	28.85	53.26	1989

في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990 – 1999)

(2) من خلال الجدول (5) نلاحظ إن القطاعات الإنتاجية حققت نسبة مساهمة عام 1990 بنحو (%)

78.33% ثم انخفضت في العام التالي إلى (63.85%) وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (18.49%)

ثم ارتفعت إلى (70.39%) وبنسبة ارتفاع (10.24%) واستمرت بالارتفاع إلى أن حققت

نسبة ارتفاع عالية عام 1995 بنحو (85.02%) لكنها انخفضت في العام التالي إلى (76.28%)

وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (10.28%) وبعدها أخذت بالارتفاع حتى حققت أعلى نسبة ارتفاع

لها عام 1999 بنحو (86.48%)

(3) أما القطاعات التوزيعية فقد حققت نسبة مساهمة بنحو (14.51%) عام 1990 ثم ارتفعت إلى

(22.72%) وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (56.58%) واستمرت بالارتفاع صعوداً ونزولاً للمدة

(1994-1992) لتبلغ (22.95%) ثم إلى (23.33%) ثم إلى (21.51%) على التوالي لكنها

انخفضت عام 1995 لتبلغ (13.05%) ثم ارتفعت إلى (21.33%) وبنسبة ارتفاع هي (63.45%) ثم انخفضت للمدة (1997-1999) لتبلغ (12.81%) ثم إلى (14.82%) ثم إلى (10.90%) على التوالي .

(4) إما بخصوص للقطاعات الخدمية فقد حققت نسبة مساهمة بنحو (7.16%) ارتفعت في العام التالي إلى (13.43%) وبنسبة ارتفاع (87.57%) ثم أخذت تختفي للمدة (1992-1999) فحققت أدنى نسبة مساهمة عام 1995 لتبلغ (1.92%) ثم استمرت بالارتفاع والانخفاض حتى حققت نسب مساهمة بنحو (2.62%) عام 1999 .

جدول (5)

التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-1999)(مليون دينار)

السنة	الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية %	الأهمية النسبية للتوزيعية %	الأهمية النسبية لل القطاعات الإنتاجية %	مجموع الأهمية النسبية لل القطاعات الإنتاجية %	الأهمية النسبية للتوزيعية %	الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية %	معدل التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية %
1990	59.98-	49.71-	47.07	%100	7.16	14.51	78.33
1991	87.57	56.58	18.49-	%100	13.43	22.72	63.85
1992	50.63-	1.01	10.24	%100	6.63	22.95	70.39
1993	34.09-	1.66	2.71	%100	4.37	23.33	72.30
1994	30.89-	7.80-	4.38	%100	3.02	21.51	75.47
1995	36.42-	39.33-	12.65	%100	1.92	13.05	85.02
1996	26.56	63.45	10.28-	%100	2.43	21.33	76.28
1997	70.37	39.9-	8.89	%100	4.14	12.81	83.06
1998	8.45	15.69	2.85-	%100	4.49	14.82	80.69
1999	41.65-	26.45-	7.18	%100	2.62	10.90	86.48

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (2)

(5) التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2009)

استمرت نسبة المساهمة للقطاعات الإنتاجية بالارتفاع حتى بلغت هذه النسبة بنحو (89.17%) في عام 2000 لكنها انخفضت في العام التالي إلى (83.99%) وبنسبة انخفاض قدرت بنحو (8.81%) واستمرت بالانخفاض والارتفاع حتى قدرت في نهاية عام 2009 بنحو (53.45%) إما القطاعات التوزيعية فإنها استمرت بالانخفاض حتى بلغت (8.810%) عام 2000 لكنها ارتفعت في العام التالي إلى (13.59%) وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (54.26%) واستمرت بالارتفاع والانخفاض حتى سجلت أعلى نسبة مساهمة لها عام 2009 بنحو (28.610%) وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الخدمية فإنها استمرت بالانخفاض إذ سجلت نسبة مساهمة بنحو

(%) 1.93 عام 2000 ثم أخذت بالارتفاع لتبلغ (2.42 %) في العام التالي وبنسبة ارتفاع قدرت بنحو (%) 25.39 واستمرت بالارتفاع صعوداً ونزواً حتى حققت أعلى نسبة مساهمة لها في عام 2009 لتبلغ (%) 17.86 كما في الجدول (6)

جدول (6)

التغيرات في الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2000-2009) (مليون دينار)

السنة	الأهمية النسبية الإنتاجية %	الأهمية النسبية للتوزيعية %	المجموع النسبي للقطاعات	الأهمية النسبية لل القطاعات	معدل التغير في الأهمية النسبية للقطاعات	معدل التغير في الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية	المصدر من عمل الباحثة بالأعتماد على جدول (3)
2000	89.17	8.810	1.93	%100	3.11	19.17-	26.34-
2001	83.99	13.59	2.42	%100	5.81-	54.26	25.39
2002	82.28	15.18	2.54	%100	2.04-	11.610	4.96
2003	78.43	15.36	6.22	%100	4.68-	1.19	144.88
2004	68.43	21.25	10.32	%100	12.75-	38.35	65.92
2005	70.14	21.06	8.81	%100	2.410	0.89-	14.63-
2006	66.93	21.810	11.17	%100	4.58-	3.65	26.79
2007	64.74	22.48	12.77	%100	3.27-	3.07	14.32
2008	65.23	22.39	12.38	%100	0.76	0.400-	3.05-
2009	53.45	28.610	17.86	%100	18.06-	27.78	44.26

توصيف وصياغة النماذج القياسية

المطلب الأول : - توصيف النماذج القياسية

يستخدم الاقتصاد القياسي في قياس وتحليل العلاقات الاقتصادية التي تحدها النظرية الاقتصادية ، أو تلك التي يفترضها الباحث ، باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لاختبار تلك النظرية ⁽¹⁾ . إني انه يمثل أسلوب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الكمية معتمداً على أكثر من علم إذ يعتمد على الرياضيات والإحصاء ودمجها في نموذج واحد للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض لظاهره معينة وتقدير معالمها ⁽²⁾ .

يهدف البحث في الجانب القياسي هنا ، إلى توضيح العلاقة بين التغيرات في القطاع الحقيقي الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشراً للنمو والأداء الاقتصادي وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي تتنظم وفق تركيب هيكلٍ معين لتحديد مدى انسجام العلاقة بين تلك المتغيرات مع المنطق الاقتصادي

⁽¹⁾ جعفر باقر علوش ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الإحصائي SPSS بغداد مطبعة الرفاه ، 2009 ، ص 16

⁽²⁾ أموري هادي كاظم ، طرق القياس الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1988 ، ص 13

. والهدف من هذا الجانب التحليلي هو معرفة مدى تأثير الاختلال في بعض هيأكل الاقتصاد الذي تمثله بعض تلك المتغيرات على الأداء الاقتصادي.

المطلب الثاني :- صياغة النماذج القياسية

تم بناء النموذج وفق الصيغة التالية :-

نموذج انحدار خطى متعدد يوضح العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتغير في القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاعات الإنتاجية والتوزيعية والخدمية باعتبارها المتغيرات المستقلة إذ تم بناء النموذج القياسي وفق النظرية الاقتصادية التي تتطرق في إن تغير القطاعات الإنتاجية والخدمية والتوزيعية تؤثر في التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي وهنا يكون التغير في الناتج المحلي الإجمالي دالة للتغيرات في هذه القطاعات أي :-

$$\Delta GDP = f(\Delta P, \Delta R, \Delta H)$$

تكون الصيغة الدالية للنموذج هي :-

$$\Delta GDP = \alpha + B_1(\Delta P) + B_2(\Delta R) + B_3(\Delta H) + U_i$$

إذ إن :-

$$\Delta GDP = \text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}$$

$$\Delta P = \text{التغير في القطاعات الإنتاجية}$$

$$\Delta R = \text{التغير في القطاعات التوزيعية}$$

$$\Delta H = \text{التغير في القطاعات الخدمية}$$

المطلب الثالث

تحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلى على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي
للمدة (1980 - 2009)

(1)- تقدير وتحليل أثر كل من تغيرات القطاعات الإنتاجية والخدمية والتوزيعية على التغير في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للفترة (1980 - 2009)

تم بناء هذا النموذج وفق المنطق الاقتصادي لبعض النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو والأداء الاقتصادي. لاسيما فرضية نيكولاوس كالدور (N. Kaldor 1975) والتي تنص على أن نمو الإنتاج في القطاعات الصناعية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لسبعين⁽¹⁾:

- 1- زيادة عوائد قطاع الصناعة - قانون فيردون (Verdoon's Law).
- 2- زيادة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية غير الصناعية بسبب انتقال عناصر الإنتاج منها إلى القطاع الصناعي.

وهنا تم بناء النموذج على أساس أن للقطاعات الإنتاجية ككل دوراً مؤثراً في الأداء والنمو الاقتصادي. علماً أن نمو القطاعات الإنتاجية تحدد النمو في القطاعات الأخرى كالقطاعات التوزيعية والخدمية. وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتقيير العلاقة بين المتغيرات ΔGDP و $\Delta R\Delta P\Delta H$ وباستخدام طريقة الانحدار الخطى المتعدد تم التوصل إلى الصيغة الخطية المقدرة ، وفيما يأتي نتائج التقدير:

$$\hat{\Delta GDP} = 666127.23 + 35.299\Delta P + 8.728\Delta R - 6.502\Delta H$$

R	R^2	TB_1	TB_2	TB_3	SEB_1	SEB_2	SEB_3	F
0.48	0.23	2.712	1.112	0.953	13.016	7.846	6.825	2.505

أولاً:- الاختبارات الإحصائية

أ- اختبار T (T-test)

لقد أظهر هذا الاختبار معنوية المعلمة المقدرة B_1 ، إذ أنه عند مقارنة قيمة T المحاسبة التي ظهرت تساوي المقدار (2.712)، مع قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.060) ، عند درجة حرية 25 ومستوى معنوية 5% ، نجد إن قيمة T المحاسبة أكبر من قيمة T الجدولية ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (التي تنص على عدم معنوية المعلمة المقدرة) ، ونقبل الفرضية البديلة (التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة). وكذلك أظهر هذا الاختبار عدم معنوية المعلمة المقدرة B_2 ، إذ عند مقارنة قيمة T المحاسبة التي ظهرت تساوي المقدار (1.112)، مع قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.060) ، عند درجة حرية 25 ومستوى معنوية 5% ، نجد إن قيمة T المحاسبة أصغر من قيمة T الجدولية ، وبالتالي نقبل فرضية العدم (التي تنص على عدم معنوية المعلمة المقدرة) ، ونرفض الفرضية البديلة (التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة) وقد أظهر هذا الاختبار أيضاً عدم معنوية المعلمة المقدرة B_3 ، إذ عند مقارنة قيمة T المحاسبة التي ظهرت تساوي المقدار (-0.953)، مع قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.060) ، عند درجة حرية 25 ومستوى

⁽¹⁾ 1-Kaldoor, N. " Economic Growth and Verdoorn Law." Economic Journal, 85(1975), 891-6.

معنوية 5% ، نجد إن قيمة F المحتسبة أصغر من قيمة F الجدولية ، وبالتالي نقبل فرضية العدم (التي تنص على عدم معنوية المعلمة المقدرة) ، ويتم رفض الفرضية البديلة (التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة).

بـ-اختبار F-(f-test)

اظهر هذا الاختبار عدم معنوية معادلة الانحدار المقدرة ككل ، فقد أظهرت نتائج الانحدار أن قيمة F المحتسبة والبالغة (2.505) وعند مقارنتها مع قيمة F الجدولية والبالغة (2.99) عند درجات حرية 3 في البسط و 25 في المقام ، ومستوى معنوية 5% ، نجد إن قيمة F المحتسبة أصغر من قيمة F الجدولية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم (التي تنص على إن معادلة الانحدار غير معنوية إحصائياً)، ورفض الفرضية البديلة (التي تنص على إن معادلة الانحدار معنوية إحصائياً).

جـ- معامل التحديد R^2 (Coefficient of determination) ومعامل الارتباط (Coefficient).

إن النتائج الإحصائية تؤكد عدم معنوية العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية (المتغير التابع) والتغير في القطاعات الإنتاجية والخدمية والتوزيعية (المتغيرات المستقلة) ، من خلال انخفاض قيمة معامل الارتباط البالغة (0.48) ومعامل التحديد البالغ (0.23) ، أي إن العلاقة ضعيفة بينهم ، وكذلك يعني أن نسبة (23%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي تفسرها التغيرات في القطاعات ، والنسبة المتبقية ناتجة عن تأثير متغيرات خارجية لم يتم إدخالها في النموذج.

ثانياً:- الاختبارات الاقتصادية

لقد اظهر هذا النموذج وبالصيغة الخطية، العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي (المتغير التابع) والقطاعات الإنتاجية والخدمية والتوزيعية بالأسعار الجارية (المتغيرات المستقلة)، وهو يبيّن أن العلاقة طردية من خلال ورود المعلمات (B1B2) بإشارة موجبة ، وهذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية ، التي تنص على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتغير في القطاعات الاقتصادية ، كما يبيّن هذا النموذج العلاقة العكسية من خلال ورود المعلمة (B3) بإشارة سالبة وهذا لا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية ووفقاً للمعادلة التقديرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد فإن زيادة القطاع الإنتاجي بمقدار وحدة واحدة (مليون دينار عراقي) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (35.299) من المليون، وكذلك زيادة القطاع التوزيعي بمقدار وحدة واحدة (مليون دينار عراقي) سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (8.728) من المليون . ووفقاً لهذا النموذج فإن زيادة القطاع الخدمي بمقدار وحدة واحدة (مليون دينار عراقي) سوف يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (-6.502) من المليون ولهذا نجد إن اثر التغيرات في القطاعات الإنتاجية هي الأكبر من بقية القطاعات الأخرى (التوزيعية والخدمية) رغم انخفاض أهميتها النسبية قياساً بالقطاعات المذكورة أعلاه .

هذه النتائج التي أفرزها النموذج القياسي تؤشر لنا أنه رغم كون العلاقة بين القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي كانت ايجابية وهو تأكيد لفرضية كالدور (التي تم بناء النموذج على ضوئها) فإن هناك مشكلة في مسار الأهمية النسبية لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي والتي تم توضيحها في الفصل الأول (كما في الجداول 7 و 8 و 9) . وكان الاتجاه العام هو انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية

من 77,94 % عام 1980 الى 53,45 % عام 2009 مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من 8,68 % عام 1980 الى 17,86 % عام 2009 . وهذا ما يؤشر اختلالاً في الأهمية النسبية وتركيبة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي لغير صالح النمو والأداء الاقتصادي ، لأن أثر قطاع الخدمات على الناتج المحلي كان باتجاه سالب (عكسى) مما يعني أن تركيبة الناتج المحلي وتطور قطاع الخدمات فيه يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي.

الاستنتاجات

- لوحظ خلال مدة البحث أن هناك اختلالاً في هيكل قطاعات الإنتاج في العراق إذ انخفضت معدلات النمو المركب في القطاعات الإنتاجية إلى 2.54 % لصالح ارتفاع معدلات النمو المركبة في قطاعات التوزيع والخدمات إلى 11.235 % و 11.87 % على التوالي للمدة (1980-1989). في حين أن هذه النسبة تغيرت خلال المدة (1990-1999) وعادت لصالح القطاعات الإنتاجية ، بالرغم من أن هذه المدة شهدت أوضاعاً تضخمية نقدية شوهت قيم مؤشرات النمو والأداء في الاقتصاد . ثم كان الاتجاه السائد للمدة (2000-2009) هو تراجع معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الأخرى ولاسيما القطاعات الخدمية إذ كان معدل النمو في القطاعات الإنتاجية هو 12,14 % وللقطاعات التوزيعية 30,86 % بينما ارتفع معدل النمو في القطاعات الخدمية إلى 51,43 % خلال تلك المدة .
- رغم التذبذب في الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي لكن الاتجاه كان لصالح زيادة نصيب القطاعات التوزيعية وكذلك الخدمية مقابل انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية .
- أظهرت نتائج التحليل القياسي توافقاً مع فرضية البحث من أن التغيرات في هيكل الاقتصاد العراقي مثلت أهم المسببات التي تعيق النمو والاستقرار فيه مع شدة تأثيرها على مستويات النمو والأداء الاقتصادي بوصفها مؤشرات دالة عليه .

الوصيات

- وضع منهج لتوصيف حقيقي لاتجاهات الاقتصاد العراقي وتنظيم التوجهات والتحولات القائمة فيه، وهل يتجه نحو اقتصاد ذو طبيعة إنتاجية أم توزيعية أم خدمية ، والتركيز على تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها .

المصادر

أولاً:- المصادر باللغة العربية

1. أمروري هادي كاظم ، طرق القياس الاقتصادي ، الطبعة الأولى ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1988 .
2. بول سامويسون، آخرون ، الاقتصاد ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2001
3. جعفر باقر علوش ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الإحصائي SPSS بغداد مطبعة الرفاه . 2009،
4. حربي محمد عريقات ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2006.

5. حسام داود ، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2005.
6. طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، نشر معهد الدراسات المصرفية عمان –الأردن .2004،
7. طاهر فاضل البياتي ، وآخرون ، مدخل إلى علم الاقتصاد ، التحليل الجزئي والكلي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، 2009 .
8. كمال البصري ، وآخرون سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي لمدة 2003 – 2008 ،
9. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة، 2010،دار الملك للفنون والآداب والنشر .

ثانيا : - النشرات والتقارير الاقتصادية

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة الحسابات القومية. نشرات سنوية لسنوات متفرقة .

ثالثا : - المصادر باللغة الانكليزية

- 1.Arleen J.Hoag,John H.Hoag,Introductory Economics, fourth Edition, British Library ,2006,world scientific.
- 2.1-Kaldoor, N. " Economic Growth and Verdoorn Law." Economic Journal,85(1975) .
- 3.Parkin Powell Matthews ,Economics ,six Edition ,Addison – Wesley ,England .
- 4.Darid C.Colander ,Economics , sth Edition Mc Graw – Hill 2006